

# تأطير الشراكات الدولية في تحول القوة المستقبلية

مقال  
10

**الدكتور أوليفيه شميت (Dr. Olivier Schmitt)**

مركز دراسات الحرب،  
بجامعة جنوب الدنمارك، الدنمارك

## ملخص

في ظل المشهد الأمني والتكنولوجي سريع التطور الذي نعيشه اليوم، يشكل تحول القوة المستقبلية تحديًا متزايدًا. ونظراً للتفاعل بين الديناميكيات الجيوسياسية المتضاربة والحاجة إلى اعتماد التقنيات الناشئة، فإن القوات العسكرية تتكيف من خلال تبني التعاون المتعدد الجنسيات كاستراتيجية أساسية لتطوير القوات في المستقبل. إن التعاون العسكري المتعدد الجنسيات يسمح للدول بتجميع الموارد، ومشاركة الابتكارات التكنولوجية، وتعزيز قابلية التشغيل البيئي لقواتها، مما يخلق وضعية دفاع جماعي أقوى وأكثر مرونة. في عصر الميزانيات الدفاعية المحدودة والمتطلبات التكنولوجية المعقدة بشكل متزايد، أصبح التعاون خيارًا جذابًا بشكل متزايد لتطوير القوات. ومع تعمق التحالفات العسكرية وتشكيل الائتلافات لمواجهة التهديدات المشتركة، فإن القدرة على العمل بسلاسة مع الشركاء ستكون حاسمة لتحقيق النجاح العسكري في المستقبل. يستكشف هذا البحث الدور الحيوي للتعاون العسكري المتعدد الجنسيات في تشكيل قوات الغد، ويتناول الفرص التي يوفرها والتحديات التي يفرضها على التنمية المستدامة للقوات على المدى الطويل.

## الشراكات الدولية والانتشار في القوة العسكرية

في تحفته الاستراتيجية، يزعم السير لورانس فريدمان أن هناك ثلاثة سلوكيات استراتيجية أساسية يمكن مواجهتها بغض النظر عن الزمان والمكان: الاستخدام الآلي للعنف، والقدرة على الخداع، والبحث عن حلفاء وشركاء لتعزيز القوة (Freedman, 2013). تشكل التحالفات والشراكات سمة أساسية للشؤون العسكرية، حيث تلعب دوراً حاسماً في نشر القوة العسكرية في جميع أنحاء العالم. وقد تأخذ الشراكات بين الجيوش شكل تحالفات تنشأ كاتفاقية أمنية دائمة، أو تحالفات تنشأ كترتيبات مؤقتة لمواجهة تهديد محدد لا يتجاوز عمره الافتراضي، من حيث المبدأ، الوقت المطلوب للتعامل مع هذا التهديد (Weitsman, 2013). وفي حين تركز التحالفات والائتلافات صراحة على الاستخدام المحتمل للقوة، فإن هناك أشكالاً أخرى من الشراكات الدولية بين الجيوش، وأبرزها التعاون الأمني ومساعدة قوات الأمن (SFA). يشير التعاون الأمني إلى مجموعة متنوعة من الأطر التي لا تصل بالضرورة إلى حد الالتزام بالدفاع المتبادل كما هو الحال في التحالف. وبسبب طبيعتها غير المنتظمة، يمكن للشراكات الأمنية أن تتخذ أشكالاً متعددة، ويمكن أن يحدث نشر القوة العسكرية في مثل هذه الأشكال من خلال آليات مختلفة: نقل المعرفة، والتدريبات العسكرية المشتركة، والمشاريع الصناعية المشتركة، وهي الأكثر بروزاً. وأخيراً، يشتمل الـ SFA على أنشطة متنوعة، بما في ذلك برامج التدريب والتوجيه والاستشارة والمعدات، مع الاهتمام الأساسي بتسهيل نقل المعرفة والخبرة بين الشركاء.

وفي كل من نماذج الشراكة هذه، تعتبر البيئات المؤسسية بالغلة الأهمية لأنها تشكل أنماط الانتشار، التي تشكل بدورها ديناميكيات تحولات القوة. إن التحالفين العسكريين الرئيسيين في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية يوضحان كيف تعمل عملية الانتشار اعتماداً على الديناميكيات. لقد تبنى الاتحاد السوفييتي منذ وقت مبكر نموذجاً استبدادياً في إدارة حلفائه، وفرض التبعية لخطط الحرب التي حددتها هيئة الأركان العامة السوفييتية. وباعتبارها تحالفاً ليبرالياً، حل حلف شمال الأطلسي تحدي التكامل بشكل مختلف، حيث ترك للدول السيطرة على سياساتها الدفاعية ولكنه خلق معايير مشتركة لبناء قابلية التشغيل البيني (Béraud-Sudreau and Schmitt, 2024). وعلى نحو مماثل، تعمل التحالفات على تسهيل عملية الانتشار، حيث تتعلم المنظمات العسكرية من بعضها البعض، بما في ذلك من خلال مراقبة استخدام تكنولوجيات أو أنظمة محددة، وممارسات مثل التكتيكات والتقنيات والإجراءات لتنفيذ الأهداف والمهام العملية. هناك أمثلة عديدة على الانتشار بهذه الطريقة، من تداول الممارسات بين الحلفاء الفرنسيين والبريطانيين والأمريكيين أثناء الحرب العالمية الأولى (Greenhalg, 2005) إلى المحاكاة الانتقائية للممارسات الأمريكية من قبل حلفاء الناتو في أفغانستان (Schmitt, 2017).

يشكل التعاون الأمني شكلاً آخر مهماً من أشكال الانتشار العسكري. وفي السنوات الأخيرة، برزت كل من أوكوس (AUKUS) والحوار الأمني الرباعي (Quad) كإطارين مهمين للتعاون الأمني الدولي. AUKUS هي شراكة أمنية ثلاثية بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، وتستند إلى ركيزتين: تركيز الركيزة الأولى على حصول أستراليا على غواصات هجومية تعمل بالطاقة النووية والتمركز الدوري للغواصات الهجومية التي تعمل بالطاقة النووية الأمريكية والبريطانية في أستراليا؛ وتتضمن الركيزة الثانية التطوير التعاوني للقدرات المتقدمة في ستة مجالات تكنولوجية، بما في ذلك القدرات تحت الماء، وتقنيات الكم، والذكاء الاصطناعي والاستقلالية، والقدرات السيبرانية المتقدمة، والقدرات الأسرع من الصوت والقدرات المضادة للأسرع من الصوت، والحرب السيبرانية.

ويهدف "Quad"، الذي يضم أستراليا والهند واليابان والولايات المتحدة، في المقام الأول إلى حماية استقلالية دول منطقة المحيطين الهندي والهادئ مع التركيز على نطاق واسع يشمل التكنولوجيا الحرجة والناشئة، والأمن السيبراني، والإغاثة من الكوارث، والفضاء، والأمن البحري، ومكافحة التضليل، ومكافحة الإرهاب. كانت دول الرباعية تجري مناورات عسكرية بحرية سنوية تسمى مالابار (Malabar)، والتي بدأت في عام 1992 كتدريبات ثنائية بين الولايات المتحدة والهند ولكنها توسعت منذ ذلك الحين. ومع ذلك، في حين أنه من المغري النظر إلى "مالابار" باعتبارها تمرينًا عسكريًا فعليًا للرباعي، فإن المسعيين غير مرتبطين مؤسسيًا (Triglavcanin, 2023)، على الرغم من وجود درجة ما من التداخل مع شراكة المحيطين الهندي والهادئ للوعي بالمجال البحري للرباعي، وبالتالي فإن تنسيق الرباعي يغذي تعاونًا عسكريًا أكبر.

وأخيرًا، فإن الـ SFA، التي يمكن أن تتخذ أشكالًا عديدة (Kennedy 2020)، مثل التكليف التعليمي، أو توفير الخبراء، أو عرض التدريب في المدارس العسكرية للدولة المضيفة، أو دعوة للمشاركة في الدورات العسكرية الوطنية، هي أيضا وسيلة مهمة للانتشار، مع درجات متفاوتة من النجاح اعتمادا على قدرة استيعاب المتلقين وتصميم البرنامج. ومع ذلك، تواجه الشراكات القائمة على أساس الـ SFA أيضًا العديد من التحديات. يمكن أن تعاني برامج الـ SFA بسرعة من عدم توافق المصالح بين مقدمي الخدمات والشركاء المستفيدين. قد يفصل الـ SFA في بعض الأحيان عن احتياجات الشريك عندما لا يدعم التصميم "مقاس واحد يناسب الجميع" المتطلبات المحلية بشكل فعال. وإذا أخذنا في الاعتبار طبيعة التكلفة العالية للاقتناء العسكري اليوم، فلا بد من تقييم التكاليف الأولية الكبيرة في الوقت والمال والجهد والالتزام بها. ومع ذلك، كانت المشكلة الكلاسيكية المرتبطة بـ SFA هي عدم قدرة المستفيدين من الدعم على دعم القدرات عندما يخرج الراعي من البرنامج لأن صيانتها

مكلفة للغاية أو لأنه لا يمكن صيانتها دون دعم مستمر لأسباب تقنية أو سياسية أخرى. ومن الدروس الحاسمة الأخرى التي تعلمناها على مدى العقدين الماضيين أن بناء منظمة عسكرية أو قدرة عسكرية من الصفر تقريباً يطرح تحديات هائلة، مما يترك المتلقي في كثير من الأحيان معرضاً لخطر عدم القدرة على العمل بشكل مستقل.

”

يمكن أن تعاني برامج الـ SFA بسرعة من عدم توافق المصالح بين مقدمي الخدمات والشركاء المستفيدين.

## المعضلات الاستراتيجية

ولجعل الشراكات الدولية تعمل بشكل أفضل لدعم تحول القوى، يتعين على الشركاء الكبار في الأطر المتعددة الجنسيات أن يكونوا على استعداد لاستثمار الوقت والاهتمام الكافيين. إن تحديد أهداف واقعية وتشكيل تطوير القوة بطرق تتماشى استراتيجيًا مع التوقعات والاحتياجات مع الحلول المناسبة والمستدامة أمر ضروري. ومع ذلك، فإن بناء شراكات دولية ناجحة في المجال العسكري ليس عملية سهلة. أولاً، هناك معضلة

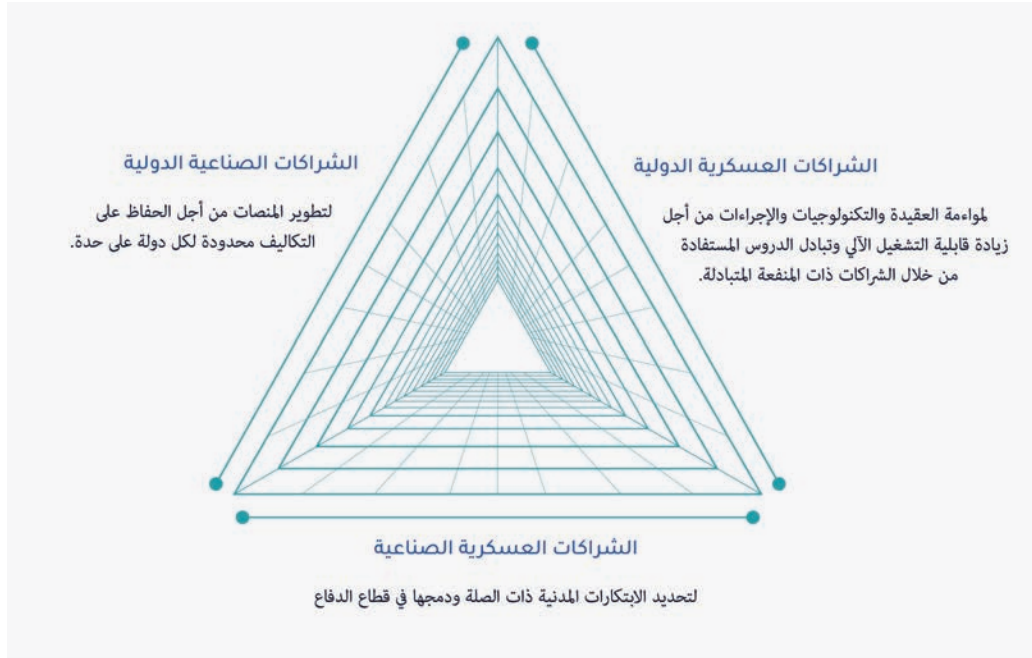
استراتيجية ناجمة عن التوتر المتأصل بين التفضيل السياسي للحكم الذاتي والمتطلبات العملية لمشهد التهديد، الأمر الذي يضع قيمة عالية على التكامل العسكري الأعمق بين الحلفاء والشركاء (Schmitt, 2018). يميل التكامل العسكري إلى التصادم مع السلوك التقليدي للدول لضمان الحكم الذاتي كهدف سياسي. وتصبح هذه الملاحظات المتضاربة أكثر حدة في نماذج الحرب المستقبلية حيث يعني دمج الأصول الوطنية داخل هيكل متعدد الجنسيات أن الحلفاء والشركاء يمكنهم استخدام وحتى ممارسة بعض مستويات السيطرة على الأصول العسكرية للدول الأخرى.

وهناك أيضا توتر متأصل على المستوى العملي بين ضرورات الأمن القومي المتمثلة في الحفاظ على الأمن والسيطرة على تدفقات البيانات والحاجة المتزايدة لتبادل المعلومات بين الحلفاء والشركاء. وتقدم ممارسات حلف شمال الأطلسي في الفضاء السيبراني، حيث يتم التمييز بوضوح بين قدرات العمليات السيبرانية الدفاعية والهجومية، رؤية عميقة. على الرغم من أن تبادل المعلومات بشأن العمليات القتالية المشتركة من شأنه من الناحية النظرية أن يعزز فعالية التحالف، إلا أنه في الممارسة العملية، هناك عقبات كبيرة بسبب الطبيعة الحساسة والسرية للقدرات المحددة، والتي قد تفقد فعاليتها إذا تم الكشف عنها. ويتم التعامل مع هذا التحدي بشكل عملي في حلف شمال الأطلسي من خلال برنامج "التأثيرات السيبرانية السيادية المقدمة طواعية من قبل الحلفاء" (SCEPVA). يسمح برنامج الـ SCEPVA للحلفاء بتقديم تأثيرات قدرات العمليات السيبرانية الدفاعية والهجومية دون الكشف عن القدرات أو الأساليب المحددة المستخدمة لتنفيذ هذه العمليات. لا يستطيع المستفيدون من المساعدة بموجب برنامج الـ SCEPVA تقييم الفعالية التكتيكية للتأثيرات المقدمة، أو إمكانية التصعيد العملي أو الاستراتيجي، أو الأسئلة المتعلقة بالسرعة، أو المخاطر المحتملة الأخرى على الأنظمة المحلية مثل البنية التحتية الحيوية. وعلى الرغم من هذه القيود، فإن برنامج الـ SCEPVA يسهل التعاون الحاسم من خلال تمكين حلفاء الناتو من بناء الخبرة وإنشاء الإجراءات التي يمكن استخدامها إذا كان الحلفاء، في ظل الظروف المتغيرة، على استعداد لقبول الدعم دون إفصاح.

عادة، تحاول الدول ضمان استقلاليتها على المستوى الدولي ولكنها لا تعمل بالضرورة على تعظيم هذا الاستقلال. وفي الوقت نفسه، هناك مطالب متزايدة لتحقيق تكامل عسكري أعمق بين الحلفاء والشركاء لتحقيق أقصى قدر من الجاهزية والفعالية العسكرية. ترتبط الاستقلالية بالاستقلالية السياسية، مثل القدرة على اتخاذ قرارات مستقلة، والاستقلالية الاستراتيجية، التي تهدف إلى الحفاظ على السيطرة واتخاذ القرار بشأن الأصول والموارد العسكرية. ومن ناحية أخرى، يمكن فهم التكامل على أنه الدرجة التي تكون فيها الأنشطة العسكرية المختلفة متسقة داخليا ومعززة بشكل متبادل. قد يهدف التكامل العسكري إلى تحقيق أهداف مختلفة، مثل وحدة القيادة (حيث يوجه قائد واحد وينسق تصرفات جميع القوات نحو هدف مشترك)، ووحدة الجهود (في التنسيق والتعاون نحو أهداف مشتركة، حتى لو لم يكن المشاركون بالضرورة جزءًا من نفس هيكل القيادة أو المنظمة)، والتشغيل البيئي (قدرة الأنظمة العسكرية المختلفة على العمل مع بعضها البعض).

## قيادة الشركات المستقبلية

قد تتطور التحالفات العسكرية في المستقبل في نهاية المطاف نحو بنية قيادة معركة موحدة وقيادة مهمة، وهو ما يفرضه سرعة وقوة الأسلحة الحركية وغير الحركية. ستصبح العمليات العسكرية أسرع كلما أصبحت الدورات التشغيلية أقصر، وستعتمد الجيوش بشكل حاسم على البيانات والاستخبارات في الوقت المناسب، بما في ذلك من مصادر الحلفاء والشركاء. ويتناقض هذا التطور مع المنطق التقليدي المتمثل في حماية الاستقلالية، حيث تسعى الجهات الفاعلة الوطنية عموماً إلى الحفاظ على السيطرة على أصولها. إن التحالفات والائتلافات تضع وتفرض شروطاً وتحذيرات محددة حول كيفية ومتى يمكن استخدام الأصول المنشورة. وسوف تحتاج الدول إلى إعادة تقييم الخط الذي تضعه بشأن التخلي عن السيطرة السيادية على الأصول والموارد العسكرية الوطنية أو مدى التكامل العملي الذي هي مستعدة لقبوله، والتواصل بشأن حدودها وتحذيراتها في وقت مبكر. وقد تفضل بعض الدول الحفاظ على مستويات أعلى من الاستقلال الاستراتيجي — سواء في صنع القرار أو الحفاظ على السيطرة على الأصول العسكرية، أو الصناعات التجارية، أو غيرها من مكونات القدرة — مقارنة بدول أخرى. عندما تتواصل الدول بشأن "خطوطها الحمراء" في وقت مبكر، يصبح من الأسهل تصميم البرامج التي تحترم تلك التفضيلات.



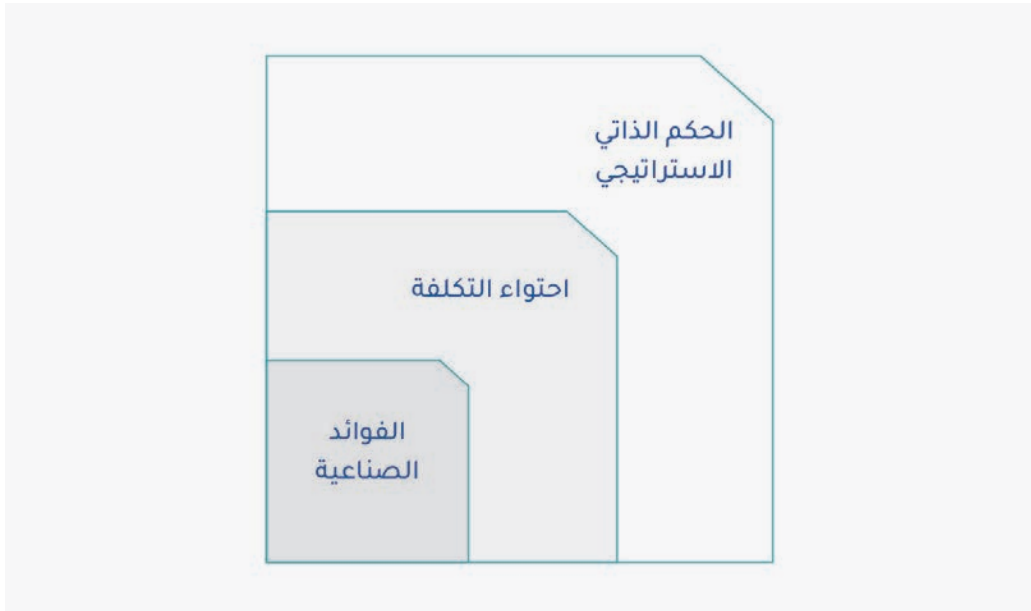
الشكل 10.1: أطر الشراكة للمنظمات العسكرية

إن الجمع بين الضرورات العسكرية الاستراتيجية والتقدم التكنولوجي هو الذي يقود عملية تحول القوة في المستقبل. مع تطور مشهد التهديدات بسرعة وانتشار التقنيات الجديدة التي تعمل على توسيع مساحة الحلول للمشاكل التشغيلية للمشغلين العسكريين، يتعين على الدول ضمان بقاء التقييمات الاستراتيجية الوطنية وسياسات الدفاع ذات صلة بالحقائق الاستراتيجية. إن الاختراقات التكنولوجية الهائلة التي يقودها القطاع الخاص، وخاصة في مجال التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي المرتبطة بـ "الثورة الصناعية الرابعة"، تبشر بتغيير جذري في تخطيط وتنفيذ العمليات العسكرية المستقبلية. على سبيل المثال، سوف يعمل التقارب بين التكنولوجيات الرقمية والحوسبة والفيزيائية على تمكين شبكات معارك جديدة تعمل على تحويل القيادة والسيطرة، مما يتيح القفزة من العمليات المحدودة في مجال واحد إلى الاتصال عبر جميع المجالات. وكما هو متصور في إطار نظام القيادة والسيطرة المشترك لجميع المجالات في الولايات المتحدة (JADC2)، سوف يصبح القادة قادرين على دمج التأثيرات عبر المجالات في الوقت الحقيقي بمساعدة أنظمة دعم القرار. ومن بين التطبيقات المحتملة الأخرى للتقنيات الناشئة التعاون المتقدم بين الإنسان والآلة، والذي سيساعد في إطلاق العنان للمزايا التكتيكية ودعم تطوير القوة من خلال التجارب بمساعدة الذكاء الاصطناعي (Borchert et al., 2023).

مع انتشار تكاليف الأنظمة العسكرية المتقدمة في العقود الأخيرة، أصبحت الشراكات الدولية ضرورية في التخطيط للقدرات العسكرية المستقبلية وتحقيق أهداف تطوير القوات. إن التكاليف المتزايدة المترتبة على تطوير وشراء الأنظمة العسكرية المتقدمة تحفز الحكومات على متابعة برامج التنمية المتعددة الجنسيات والتعاون الصناعي للحفاظ على المنصات والقدرات المستقبلية بأسعار معقولة. وينطبق هذا بشكل خاص على القوى المتوسطة التي لديها قاعدة دفاعية صناعية وتكنولوجية قائمة، حيث توجد أمثلة متزايدة على التعاون المتعدد الجنسيات مثل نظام القتال الجوي المستقبلي (FCAS) الذي تم تطويره بشكل مشترك من قبل فرنسا وألمانيا وإسبانيا أو برنامج القتال الجوي العالمي (GCAP) الذي تم تطويره بشكل مشترك بين المملكة المتحدة وإيطاليا واليابان. على الرغم من أن التعاون الدولي كان مجرد شكل ثانوي من أشكال تطوير أنظمة الأسلحة في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، إلا أنه أصبح ممارسة شائعة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. على سبيل المثال، في أوروبا، تم تطوير وإنتاج العديد من الطائرات بالتعاون مع شركاء أوروبيين، مثل طائرات الهليكوبتر NH90، وطائرات يوروفايتر المقاتلة، وطائرات النقل A400M. وعلى نحو مماثل، تم تطوير مقاتلة الشبح إف-35 من الجيل الخامس من قبل شركة لوكهيد مارتن الأمريكية كبرنامج تعاوني منذ البداية، حيث تم تنظيم التعاون وفقاً لـ "مستويات" تعتمد على المساهمات المالية والمكافآت المتوقعة: المستوى الأول يضم المملكة المتحدة؛ والمستوى الثاني يضم إيطاليا وهولندا؛ والمستوى الثالث يضم أستراليا وكندا والدمرك والنرويج، مع إدراج 10 دول أخرى إما كـ "مشاركين في التعاون الأمني" أو "مشاركين في المبيعات العسكرية الأجنبية". وكان الهدف من هذا النهج المتعدد الجنسيات الأصلي هو تعزيز التوافق التشغيلي بين الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها.

ومع ذلك، فإن التعاون الصناعي واسع النطاق وبرامج المشتريات المتعددة الجنسيات محفوفة بالتحديات والمخاطر الناجمة عن المصالح السياسية والاقتصادية المتنافسة. قد تكون لدى الشركاء في مشروع تطوير مشترك احتياجات ومتطلبات مختلفة لنظام عسكري يتم تطويره بشكل مشترك، وهي اختلافات تجبرهم على الدخول في مفاوضات غير سارة وتقديم تنازلات غير مرغوب فيها. إن الاختيارات التي يجب اتخاذها بين الأهداف

المتضاربة يمكن أن تزيد من نقاط الاحتكاك بين الشركاء، مما يعيق مدى التعاون. على سبيل المثال، أدى التطوير المضطرب في بعض الأحيان والتكاليف المتصاعدة لبرنامج مقاتلة إف-35 إلى ترك الشركاء معتمدين على الولايات المتحدة وشركة لوكهيد مارتن، ونجاحهما أو فشلهما في نهاية المطاف، للحصول على أداة حاسمة من أدوات القوة الجوية. باختصار، هناك ثلاثية في المشتريات الدفاعية الدولية لا يوجد لها حل سحري: فالدول لا تستطيع الحفاظ على الاستقلال الاستراتيجي (والاحتفاظ بالسيطرة الكاملة على الأنظمة الحرجة) في الوقت نفسه، وتوقع تحقيق أقصى قدر من الفوائد من المنتجات الصناعية الفرعية، واحتواء التكاليف.



الشكل 10.2: معضلة المشتريات الدفاعية الدولية

## تغيير النماذج

إن ما يفاقم المشكلة السياسية التي تواجه الشركات الدولية هو التحدي المعقد المتمثل في تحديد صيغة المشاركة المناسبة للتعاون الصناعي بين الأشكال المدنية والعسكرية. تتميز الموجة الحالية من التقنيات المبتكرة بخاصيتين رئيسيتين. أولاً، يتم تشغيل هذه التقنيات من قبل القطاع الخاص في المقام الأول مع وضع التطبيقات المدنية في الاعتبار، حيث تحاول المنظمات الدفاعية اللحاق بالابتكارات التي تحدث خارج الأساس الدفاعي والصناعي التكنولوجي التقليدي (DTIB). في الواقع، "ستذهب الشركات إلى الحرب (Franke, 2024)، لأن عددًا من الابتكارات المدنية تشكل أهمية بالغة للعمليات العسكرية المعاصرة والمستقبلية. على سبيل المثال، خلال الساعات الأولى من

الغزو الروسي لأوكرانيا عام 2022، عملت شركة مايكروسوفت مع الحكومة الأوكرانية لمواجهة برنامج "فوكس بليد" الخبيث الروسي؛ واعتمدت الاتصالات والاستهداف العسكري الأوكراني جزئياً على الخدمات التي تقدمها ستارلينك (نظام اتصالات قائم على الأقمار الصناعية طورته سبيس إكس)؛ وكانت الطائرة بدون طيار الأكثر شعبية المستخدمة في القوات المسلحة الأوكرانية نسخة معدلة من طائرة دي جي أي مافيك 3 المتوفرة تجارياً. وهذه مجرد أمثلة على اتجاه أوسع نطاقاً للتقنيات الرئيسية (خاصة الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الكمومية) التي يتم تطويرها في المقام الأول من قبل شركات مدنية مع وضع الأسواق المدنية في الاعتبار.

إن نماذج "الابتكار المفتوح" (Cronin 2019) سوف تعمل على تغيير عملية صنع القرار فيما يتعلق بدورات الاستحواذ والمشتريات الدفاعية من خلال دفع التقارب بين الصناعات المدنية والجيوش. وتستثمر العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الصين وإسرائيل والولايات المتحدة، في الجهود الرامية إلى تعزيز الاندماج المدني العسكري، بهدف تسخير التطورات التكنولوجية في الاستخدامات العسكرية بشكل أسرع وأكثر فعالية (Evron and Bitzinger, 2023). على سبيل المثال، في إسرائيل، تزامن دمج التكنولوجيات الجديدة في المؤسسة العسكرية مع تغيير عقائدي عميق: استبدال المناورات البرية المكثفة بعمليات دقيقة وفتاكة ضد القدرات الحاسمة للخصوم في زمن الحرب وبين الحروب. ولكن بسبب افتقار المؤسسة الدفاعية الإسرائيلية إلى القدرة على تطوير كامل مجموعة التقنيات الناشئة بنفسها، فإنها تعتمد بشكل متزايد على التقنيات المتقدمة التي طورتها كيانات مدنية للسوق المدنية. ويتم تسهيل ذلك من خلال تشكيل إسرائيل للعلاقات المدنية العسكرية، وخاصة هيكل الخدمة العسكرية الذي يتيح للضباط الشباب فهم الاحتياجات الدفاعية بشكل أفضل وتسهيل تداول المعرفة والأشخاص عبر المؤسسة العسكرية والأوساط الأكاديمية والصناعة. اعتباراً من أوائل عشرينيات القرن العشرين، شمل قطاع التكنولوجيا الفائقة في إسرائيل حوالي 5000 شركة ناشئة، مع إنشاء 600 شركة جديدة سنوياً، ويعمل جزء كبير منها في مشاريع ذات تطبيق عسكري. ومع ذلك، وعلى الرغم من التركيز المتزايد على الاندماج المدني العسكري في العديد من البلدان، فإن التحديات الثقافية والاقتصادية في تحفيز الصناعات المدنية على التعاون مع قطاع الدفاع لا تزال قائمة.

إن خلق المزيد من فرص التفاعل أمر حيوي لتحسين التعاون المدني العسكري، وكسر الحواجز، والتوفيق بين الاختلافات في الثقافات والمصالح التنظيمية. وعلى نحو مماثل، سيكون تعميق التفاعل بين الحلفاء والشركاء العسكريين ضرورياً لدعم تطوير القدرات المستقبلية وتحويل القوة مع تحقيق التوازن بين المخاوف الأمنية والقدرات السيادية والحاجة إلى حماية المصادر والأنظمة والبيانات السرية. وسوف يتميز العقد المقبل بتحول في النظام العالمي، مما يساهم في التحول "الجيواقتصادي" الأوسع في الشؤون الدولية. وفي ظل توقعات هذه التغيرات، أصبحت أمن سلاسل التوريد ودور التكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج قضايا حاسمة على أجندة الأمن الوطني بالنسبة للعديد من الدول. ورغم أن الربحية قد تتطلب ممارسات تجارية أكثر ليبرالية وتلبي سلاسل التوريد العالمية، فإن الاعتبارات الأمنية تدعو إلى الحذر واعتماد نماذج أكثر تقييداً.

تعتمد الدول والشركات الدولية على سلاسل توريد متفرقة، وتضطر بشكل متزايد إلى إيجاد توازن بين الأمن والمصالح الاقتصادية أثناء التنقل عبر الحواجز الجيوسياسية المعقدة. إن اللجنة التنسيقية للصادرات المتعددة



الأطراف (COCOM)، وهو نظام متعدد الأطراف لتطبيق ضوابط التصدير أثناء الحرب الباردة، هو إطار عمل تقليدي يمكن أن يوفر أساساً للتغلب على التحديات المعاصرة لبيئة تكنولوجية مضطربة حيث تعتبر الملكية الفكرية والمصالح التجارية حيوية لتأمين المصالح الوطنية ويجب حمايتها بشدة. عملت لجنة COCOM بمثابة امتداد لضوابط التصدير الأمريكية من خلال ضمان عدم قدرة الاتحاد السوفيتي على الوصول إلى التكنولوجيا الأمريكية المشتركة مع الحلفاء الأوروبيين. تتعرض التقنيات الحيوية مثل الذكاء الاصطناعي، وتقنيات الكم، والبيانات الضخمة، والأنظمة المستقلة التي تم تطويرها من خلال "الابتكار المفتوح" لمخاطر وثغرات مماثلة. يتعين على الحلفاء والشركاء إيجاد طرق جديدة لتأمين سلاسل التوريد الحيوية من خلال وضع سياسات لمراقبة الصادرات والتجارة لحماية المخاوف الأمنية الوطنية من خلال توسيع التعاون والتوافق الاستراتيجي.

## ”

إن التحديات التي تفرضها الشراكات الدولية تعيد تسليط الضوء على قضايا بنوية عميقة: لا يمكن "حل" المصالح السياسية والاقتصادية المتباينة مرة واحدة وإلى الأبد.

لا تؤدي كل الشراكات إلى نتائج جديرة بالاهتمام، خاصة إذا كانت تخلق تعقيدات أكثر من الحلول. إن التحديات التي تفرضها الشراكات الدولية تعيد تسليط الضوء على قضايا بنوية عميقة: لا يمكن "حل" المصالح السياسية والاقتصادية المتباينة مرة واحدة وإلى الأبد. وبدلاً من ذلك، فإنها تتطلب إدارة مستمرة لكل حالة على حدة، حيث يتطلب كل موقف المرونة وحيث لا يمكن لأي

حل مفرد أن يعالج تعقيدات العمل عبر الثقافات والأنظمة التجارية والعسكرية المختلفة. إن تعزيز التفاهم المتبادل وبناء الثقة وزراعة الترابط المتبادل مع مرور الوقت سيكون أمراً حاسماً للتخفيف من المخاطر المتأصلة في الشراكات اللازمة لتحول القوة. إن جعل السياسات الوطنية أكثر مرونة لمواجهة التحديات المستقبلية بشكل تعاوني سوف يتطلب مستويات عالية من الثقة بين الشركاء. ومن خلال تشجيع تبادل المعرفة والخبرة والتكنولوجيا عبر الصناعات والحكومة والجيش، يمكن إنشاء أنظمة بيئية جديدة وأكثر انفتاحاً للابتكار لدعم التعاون بين القطاعات. وستكون المهارات الدبلوماسية وذكاء القادة العسكريين والحكوميين والصناعيين حاسمة في ضمان تماسك واستدامة نماذج الشراكة المستقبلية لدعم الاحتياجات العسكرية من خلال وكلاء الابتكار بقيادة مدنية.

## الخاتمة

في نظام دولي سريع التطور، يشكل التعاون العسكري المتعدد الجنسيات حجر الزاوية لتطوير القوات المستقبلية. لا يمكن لأي دولة بمفردها، بغض النظر عن مواردها أو تقدمها التكنولوجي، أن تعالج بشكل مناسب التهديدات المتعددة الأوجه التي تمتد عبر المناطق والمجالات والتخصصات. ومن خلال تعزيز التعاون القوي والجهود التعاونية، تستطيع الدول تقاسم عبء الدفاع، وتعزيز التشغيل البيئي، وتحسين الفعالية العملية بشكل جماعي. ولا يعمل هذا التعاون على تعزيز القدرات العسكرية لكل شريك فحسب، بل يشجع أيضاً تبادل الابتكار والمعرفة والخبرة، مما يساهم في استدامة استراتيجيات الدفاع. ومع ذلك، فإن هذا المسار ليس خالياً من التحديات. إن الاختلافات في الأجندات السياسية والثقافات العسكرية والأولويات الاقتصادية يمكن أن تؤدي

إلى تعقيد التعاون. ومع ذلك، من خلال التواصل الشفاف، والمواءمة المبكرة للتوقعات، والالتزام المشترك بالأهداف طويلة الأجل، يمكن التخفيف من حدة هذه العقبات. ومع تزايد الاعتماد المتبادل بين الأمن العالمي، فإن نجاح تطوير القوات في المستقبل سوف يعتمد بشكل متزايد على قوة التعاون المتعدد الجنسيات، مما يضمن بقاء التحالفات مرنة وقادرة على التكيف ومستعدة لمواجهة عدم اليقين في ساحات المعارك في المستقبل.

## المراجع

- Béraud-Sudreau, L. and Schmitt, O. (2024) Alliance Politics and National Arms Industries: Creating Incentives for Small States?. *European Security*. Advanced Online Publication.
- Borchert, H., Schütz, T. and Brandlhuber, C., (2023) Leveraging the Defense Metaverse: Unlocking the Power of Artificial Intelligence for Force Development. *The Air Power Journal*, Vol. no. 3. Available from: <https://theairpowerjournal.com/leveraging-defense-metaverse-artificial-intelligence-for-force-development/>
- Cronin, A.K. (2019). *Power to the People. How Open Technological Innovation is Arming Tomorrow's Terrorists*. Oxford: Oxford University Press.
- Evron, Y. and Bitzinger, R.A. (2023). *The Fourth Industrial Revolution and Civil-Military Fusion*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Franke, U. (2024) How Companies Go to War. *Engelsberg Ideas*. Available from: <https://engelsbergideas.com/essays/how-companies-go-to-war/>
- Freedman, L. (2013). *Strategy: A History*. Oxford: Oxford University Press.
- Greenhalg, E. (2005). *Victory through Coalition. Britain and France during the First World War*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Kennedy, G. (ed.) (2020). *Defense Engagement since 1900. Global Lessons in Soft Power*, Lawrence: University Press of Kansas.
- Rynning, S. and Schmitt, O. (2018). Alliances. In Gheciu, A. and Wohlforth, W.C. (eds.), *The Oxford Handbook of International Security*, Oxford: Oxford University Press, pp. 653-667.
- Schmitt, O. (2017) French Military Adaptation in Afghanistan. *Looking Inward or Outward?* *Journal of Strategic Studies*, 40/4, pp. 577-599.
- Schmitt, O. (2018). *Allies that Count. Junior Partners in Coalition Warfare*. Washington, DC: Georgetown University Press.
- Soare, S.R., Singh, P. and Nouwens, M. (2023) Software-Defined Defence: Algorithms at War. *International Institute for Strategic Studies*. Available from: <https://www.iiss.org/research-paper/2023/02/software-defined-defence/>
- Triglavcanin, P. (2023) Don't Conflate the Quad and Malabar. *The Interpreter*. Available from: <https://www.lowyinstitute.org/the-interpreter/don-t-conflate-quad-malabar>
- Weistman, P. (2013). *Waging War. Alliances, Coalitions, and Institutions of Interstate Violence*, Palo Alto: Stanford University Press.